AL HIKMAH RESEARCH & PUBLICATION CENTRE
Al-Hikmah International Journal for Islamic Studies & Human Sciences
E-ISSN: 2637-0581

مجلة الحكمة العالمية
للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية
العدد 7، الرقم 4، ديسمبر 2024
E-ISSN: 2637-0581

تجربة ماليزيا في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: دراسة تحليلية
Malaysia's Experience in the Governance of Islamic Financial Institutions: An Analytical Study

أنوار الحق أميري Amiri Anwarul Haq
International Islamic University Malaysia
anwarulhaqamiri@gmail.com

بوهدة غالية Bouhedda Ghalia
International Islamic University Malaysia
Bouhedda@iium.edu.my

Miszairi Bin Sitiris
International Islamic University Malaysia
miszairi@iium.edu.my

Article Progress

Received: 2 Nov 2024
Revised : 26 Nov 2024
Accepted: 12 Dec 2024

* Corresponding Authors:

Amiri Anwarul Haq

E-mail: *anwarulhaqamiri@gmail.com*

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة تطور حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، وتحليل الدور الذي يلعبه المجلس الاستشاري الشرعي في تعزيز هذه الحوكمة. يستعرض البحث الجذور التاريخية لتطور المصرفية الإسلامية في ماليزيا، مع التركيز على التأثيرات الناتجة عن اعتماد معيار الحوكمة الشرعية لعام 2019. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بتحليل الجوانب التاريخية والتنظيمية ومعيار الحوكمة الشرعية لعام 2019، واستخلاص الدروس المستفادة من التجربة الماليزية لتطبيقها في سياقات دولية أخرى، مثل أفغانستان. أظهرت النتائج أن الإرادة السياسية القوية، والنهج التدريجي، والتركيز على التعليم، والالتزام بالحوكمة الشرعية، هي العوامل الرئيسية التي ساهمت في نجاح التجربة الماليزية. في ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بتبني الحكومات، وخاصة في أفغانستان، نهجًا تدريجيًا ومتكاملاً لتطوير النظام المالي الإسلامي، مع التركيز على التعليم، الشفافية، والابتكار في المنتجات المالية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: تجربة ماليزيا، معيار الحوكمة الشرعية، المجلس الاستشاري الشرعي، التدرج في التشريع.

Abstract

This research aims to study the development of governance in Islamic financial institutions in Malaysia and analyze the role of the Shariah Advisory Council in enhancing this governance. The research reviews the historical roots of the development of Islamic banking in Malaysia, with a focus on the effects of adopting the Shariah Governance Standard of 2019. The study uses a descriptive-analytical approach by analyzing historical and regulatory aspects, as well as the Shariah Governance Standard of 2019, and deriving lessons learned from the Malaysian experience for application in other international contexts, such as Afghanistan. The results show that strong political will, a gradual approach, a focus on education, and adherence to Shariah governance are the main factors contributing to the success of the Malaysian experience. In light of these findings, the study recommends that governments, particularly in Afghanistan, adopt a gradual and integrated approach to developing the Islamic financial system, with an emphasis on education, transparency, and innovation in financial products that comply with Islamic law.

Keywords: Malaysia's experience, Shariah governance standard, Shariah Advisory Council, gradual legislation.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الهادين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

في العقود الأخيرة، برزت المالية الإسلامية كجزء مهم من النظام المالي العالمي، حيث سعت العديد من الدول إلى تطوير نظم مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ومن بين هذه الدول، تميزت ماليزيا كرائد عالمي في هذا المجال، حيث نجحت في بناء إطار تشريعي، شرعي، وتنظيمي قوي لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية. بدأت ماليزيا هذه الرحلة منذ السبعينيات، حيث كانت من أوائل الدول التي تبنت النظام المالي الإسلامي جنبًا إلى جنب مع النظام المالي التقليدي، لتلبية احتياجات مجتمعها المتنوع دينيًا وثقافيًا. وقد أسهم الاستقرار السياسي، والتنوع الثقافي، والدعم الحكومي الكبير في تعزيز هذا التوجه، مما أدى إلى تطوير إطار شامل ومتكامل يضمن الالتزام الصارم بمبادئ الشريعة الإسلامية في

المؤسسات المالية الإسلامية. هذا الإطار الذي يتضمن قوانين وتشريعات محددة وآليات رقابة صارمة، لم يعزز فقط ثقة المستثمرين والعملاء في القطاع الإسلامي، بل جعل ماليزيا مركزًا عالميًا للمالية الإسلامية. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تطور حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، مع التركيز على دور المجلس الاستشاري الشرعي، والإطار الشرعي والتنظيمي الذي أرسته الدولة لضمان الامتثال للشريعة. كما تهدف الدراسة إلى استنباط الدروس المستفادة من التجربة الماليزية، والتي يمكن أن تكون نموذجًا يُحتذى به في تطوير نظم مالية إسلامية في دول أخرى.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في دراسة كيفية استفادة أفغانستان من التجربة الماليزية الرائدة في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، بهدف بناء نظام مصرفي إسلامي شامل يتماشى مع متطلبات الشريعة الإسلامية. وتبرز هذه المشكلة في ظل الاعتماد على قوانين مالية سابقة تأثرت بالنظم الرأسمالية أثناء الاحتلال الأمريكي، مما أدى إلى افتقار العديد من العاملين في القطاع المصرفي الأفغاني إلى الكفاءة الشرعية المطلوبة لتطبيق المبادئ الإسلامية. ومع استعادة أفغانستان لاستقلالها، تسعى إلى تحويل النظام المصرفي التقليدي القائم على الربا والمضاربات والغرر إلى نظام مالي إسلامي شامل يحقق العدالة الاجتماعية والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، تواجه البلاد تحديات قانونية ومهنية معقدة تتطلب الاستفادة من تجربة دولة ذات ريادة في هذا المجال. وتُظهر المقابلات التي أجراها الباحث مع خبراء مختصين أهمية مواءمة التجربة الماليزية مع السياق الأفغاني، لتجاوز العقبات القائمة وبناء نظام مالي إسلامي مستدام يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أسئلة البحث

1. ما الجذور التاريخية لتطور المصرفية الإسلامية في ماليزيا؟
2. كيف ساهم المجلس الاستشاري الشرعي في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا؟
3. ما تأثير معيار الحوكمة الشرعية لعام 2019 على المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا؟
4. ما الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية التي يمكن تطبيقها في دول أخرى؟

أهداف البحث

1. استعراض الجذور التاريخية لتطور المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في ماليزيا.
2. تحليل دور المجلس الاستشاري الشرعي في تعزيز حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية.
3. تقديم تحليل مفصل لمعيار الحوكمة الشرعية لعام 2019 وتأثيره على النظام المالي الإسلامي.
4. استخلاص الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وتقديم توصيات لتطبيقها في دول أخرى.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم تحليل الجوانب التاريخية، والدور التنظيمي للمجلس الاستشاري الشرعي، ومعيار الحوكمة الشرعية لعام 2019. يتم كذلك استعراض الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في ضوء هذه المعطيات. يتم جمع البيانات

من مصادر أولية وثانوية تشمل الكتب، المقالات العلمية، والتقارير الصادرة عن البنك المركزي الماليزي وغيرها من المؤسسات ذات الصلة.

الدراسات السابقة

تشكل تجربة ماليزيا في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية نموذجًا رائدًا يعكس تطورات كبيرة عززت من مكانتها كمركز عالمي للمالية الإسلامية. تناولت العديد من الدراسات جوانب مختلفة من هذه التجربة على مدى السنوات الماضية، مما أسهم في بناء قاعدة معرفية غنية حول حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا. وفيما يلي استعراض لأبرز الدراسات:

1. **الحوكمة: "أسسها، ومبادئها، وحاجة هيئات الرقابة الشرعية لقواعدها " (2012)،**

قدم الدكتور يونس الصوالحي هذه الدراسة في المؤتمر العالمي السابع لعلماء الشريعة حول المالية الإسلامية في كوالالمبور عام 2012. تناولت الدراسة مفهوم الحوكمة وأهدافها، مع التركيز على الأساس الشرعي والأخلاقي لتطبيق مبادئ الحوكمة ضمن هيئات الرقابة الشرعية. كما قارن الباحث بين مبادئ الحوكمة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، ولجنة بازل، وأيوفي(AAOIFI) ، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية(IFSB) ، ومعايير الحوكمة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي الماليزي.

2. **حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: "تجربة البنك المركزي الماليزي" (2015)،**

أعدّها سعيد بوهراوة وحليمة بوكروشة، وركزت على الجذور التاريخية لوضع معايير الحوكمة وتأثير الأزمات المالية العالمية عام 2008 على تطوير معايير الحوكمة الشرعية. كما سلطت الدراسة الضوء على دور البنك المركزي الماليزي في صياغة

هذه المعايير، مع تحليل تفصيلي لمعيار الحوكمة الشرعية لعام 2011 وكافة الملاحق المرتبطة به.

3. **دور الحوكمة الشرعية في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية: "تجربة ماليزيا" (2018)،**

للباحث محمد بن أحمد جناشال الشحري، ركزت هذه الدراسة على تعريف الحوكمة الشرعية وأهدافها، وتحليل التشريعات المنظمة لها في ماليزيا. وأشارت الدراسة إلى الدور الفاعل للبنك المركزي الماليزي في وضع التشريعات والإشراف على تنفيذها، مع استعراض آليات التطبيق وآثارها على تطوير المؤسسات المالية الإسلامية.

4. "**Duties and Decision-Making Guidelines for Shariah Committee (SC): A Comparative Study Between AAOIFI and BNM**"

(التوجيهات الإرشادية حول الواجبات وعملية اتخاذ القرار للهيئة الشرعية: دراسة مقارنة بين أيوفي وبنك نيغارا ماليزيا)، للباحث محمد نبيل الفكري بن محمد زين. استعرض الباحث التطور التاريخي للهيئات الشرعية، وتناول المتطلبات الأساسية لأعضائها من منظور شرعي، وقارن بين معايير أيوفي وإطار بنك نيغارا ماليزيا. توصلت الدراسة إلى أن معايير أيوفي تقدم توجيهات عامة، بينما يوفر إطار البنك المركزي الماليزي واجبات محددة تشمل الإرشاد، الإشراف، وتقديم التقارير.

5. "**The Role of Regulatory and Supervisory Institution for Shari'ah Governance on Islamic Banking in Pakistan: A Comparison with Malaysian Practice**"

(دور المؤسسات الإشرافية والتنظيمية للحوكمة الشرعية على المصرفية الإسلامية في باكستان: دراسة مقارنة مع الممارسات الماليزية)، للباحث محمد وسيم جان صاحبزاده. تناولت الدراسة دور المؤسسات الإشرافية والتنظيمية في باكستان وماليزيا، مع مقارنة شاملة

لدور البنك المركزي الماليزي ومجلسه الاستشاري الشرعي. ركزت الدراسة على العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والشرعية، وقدمت تحليلًا نقديًا للتجربتين.

على الرغم من قيمة الدراسات السابقة وأهميتها في تناول تجربة ماليزيا في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، إلا أنها لم تتطرق إلى **معيار الحوكمة الشرعية لعام 2019**، نظرًا لحداثة صدوره بعد إجراء هذه الدراسات. وتمثل دراستنا هذه إسهامًا جديدًا في هذا المجال، حيث تسعى إلى تحليل هذا المعيار الحديث الذي يركز على تعزيز الشفافية والجوانب التشغيلية للمؤسسات المالية الإسلامية، مما يعزز التزامها بالمعايير الشرعية ويحقق التوازن مع أهدافها الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تنفرد هذه الدراسة بمحاولة استكشاف **إمكانية الاستفادة من هذا المعيار في السياق الأفغاني**، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات القانونية والإدارية والاجتماعية التي تواجه المؤسسات المالية في أفغانستان. ومن هنا، تقدم هذه الدراسة مقاربة جديدة تركز على كيفية تكييف التجربة الماليزية ومعيار 2019 لتطوير نظام حوكمة شرعية متكامل يناسب احتياجات النظام المصرفي الإسلامي في أفغانستان.

تمهيد وتقسيم:

تُعد ماليزيا، الدولة الإسلامية الواقعة في جنوب شرق آسيا، نموذجًا بارزًا في تطور المالية الإسلامية وحوكمتها. بفضل تنوعها الثقافي واستقرارها السياسي، أسست نفسها كمركز عالمي للمؤسسات المالية الإسلامية من خلال خطط تنموية استراتيجية وإصلاحات مالية متقدمة. يستعرض هذا المقال كيفية استخدام ماليزيا للخطط العشرية لتعزيز الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، متتبعًا تطوراتها منذ الثمانينيات وحتى الوقت الحالي. ماليزيا، التي تقع في موقع استراتيجي على مفترق طرق التجارة الدولية، تتألف من شبه الجزيرة الماليزية وجزء من جزيرة بورنيو، وهي محاطة بدول مثل تايلاند، إندونيسيا، وبروناي. يبلغ عدد سكانها أكثر من 34 مليون نسمة (Worldometers: 2024)، وهي ملكية دستورية فيدرالية

تضم 13 ولاية وثلاث مقاطعات فيدرالية، مع كوالالمبور كعاصمة وبوتراجايا كمقر للحكومة الفيدرالية.

كانت ماليزيا تحت السيطرة الاستعمارية البرتغالية والهولندية والبريطانية، حتى نالت استقلالها في عام 1957 (Al-Talbani, 2012). بعد الاستقلال، واجهت تحديات اقتصادية واجتماعية، أبرزها أعمال الشغب العرقية في عام 1969، والتي أدت إلى تبني "السياسة الاقتصادية الجديدة" (NEP) في السبعينيات لتحقيق التوازن الاجتماعي. في التسعينيات، أطلقت ماليزيا "رؤية 2020" تحت قيادة الدكتور مهاتير محمد، بهدف تحويل البلاد إلى دولة صناعية متقدمة. في قطاع المالية الإسلامية، لعب البنك المركزي الماليزي دورًا محوريًا في تطوير "قانون الخدمات المالية الإسلامية" وإنشاء "مجلس الخدمات المالية الإسلامية" و"المجلس الاستشاري الشرعي" لضمان التوافق مع الشريعة. كما أن الابتكار في المنتجات المالية مثل الصكوك والتأمين التكافلي جعل ماليزيا في طليعة الأسواق المالية الإسلامية عالميًا، بدعم من التعليم المتقدم وتطوير الكفاءات. خلال الأزمات الاقتصادية، مثل أزمة النمور الآسيوية في 1997 والأزمة المالية العالمية في 2008، أظهرت ماليزيا مرونة بفضل سياسات مالية مستقلة، مما ساعد على التعافي السريع (Sa'ed, , 2017, 345). تمثل تجربة ماليزيا نموذجًا عمليًا للدول التي تسعى إلى تطبيق أو تحسين نظمها المالية الإسلامية، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاقتصادية لكل بلد.

استنادًا إلى ما سبق، سنقسم هذا المقال إلى أربعة محاور رئيسية. أولاً، سنستعرض الجذور التاريخية للمصرفية الإسلامية في ماليزيا. ثانياً، سنناقش دور المجلس الاستشاري الشرعي في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية. ثالثاً، سنتناول تحليل معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن البنك المركزي الماليزي في عام 2019. وأخيراً، سنستخلص الدروس المستفادة من التجربة الماليزية لتطبيقها في سياقات دولية أخرى مثل أفغانستان. وقبل الخوض في تفاصيل المحاور الأساسية لتجربة ماليزيا في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، لا بد من بيان تعريف الحوكمة وأهدافها وتأصيلها الشرعي.

أولاً: تعريف الحوكمة وأهدافها:

تُعرَّف الحوكمة بأنها: "النظام الذي تُدار من خلاله الشركات وتُراقب" (OECD, 2024)، بهدف تحقيق الشفافية والنزاهة والمساءلة. يُعد مصطلح "حوكمة" ترجمة دقيقة لمصطلح "Governance" الغربي، الذي يعود إلى أصول يونانية ولاتينية تعني القيادة والإشراف (Abarim: 2024). تسعى الحوكمة إلى تنظيم العلاقات بين الأطراف المختلفة داخل المؤسسة، سواء كانوا من المساهمين أو المديرين أو أصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بأعلى معايير الشفافية والرقابة، لضمان تحقيق الأهداف المؤسسية وحماية حقوق كافة الأطراف المعنية (Sawlahi, 2012).

ثانياً: التأصيل الشرعي للحوكمة:

أما التأصيل الشرعي للحوكمة، فيستند إلى الشريعة الإسلامية التي تعد المصدر الرئيسي للأحكام والقوانين في النظام الإسلامي. على الرغم من أن مصطلح "الحوكمة" بحد ذاته لم يكن مستخدمًا في التراث الفقهي الإسلامي القديم، فإن المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة متجذرة بعمق في الإسلام. تنقسم أحكام الشريعة إلى تعاليم تفصيلية تشمل بعض الأحكام الثابتة، وأخرى تتسم بالمرونة والتجديد فيما يتعلق بالمعاملات المالية والإدارية. ومن بين المبادئ الأساسية التي تؤطر الحوكمة في الإسلام نجد المسؤولية، العدل، الأخلاق، الرقابة والمساءلة، والإفصاح والشفافية. فيما يتعلق بمبدأ المسؤولية، الإسلام يحمّل الفرد مسؤولية عن تصرفاته ليس فقط أمام الله، بل أيضًا أمام المجتمع والقانون. المسؤولية في الإسلام لا تقتصر على الجانب الفردي، بل تشمل أربعة جوانب متكاملة: المسؤولية الدينية، الأخلاقية، الاجتماعية، والقانونية.

في هذا السياق، يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: 27]، مما يبرز أن المسلم مؤتمن على حقوق

الله وحقوق الناس، ويجب عليه الالتزام بها في كافة التعاملات. كذلك، جاء في الحديث النبوي الشريف: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" (Al-Bukhari,7138). وهو تأكيد على مبدأ المسؤولية الجماعية والفردية في الإسلام. من جانب آخر، العدل يُعد من أهم المبادئ التي يتوجب تطبيقها في جميع المعاملات المالية والإدارية. يأمر الله تعالى بالعدل في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: 90]، مما يدل على أهمية العدل كركيزة أساسية لتحقيق التوازن والاستقرار داخل المؤسسة وبين جميع الأطراف المعنية. كما يولي النظام الإسلامي اهتمامًا كبيرًا بالأخلاق في المعاملات، سواء في الوسائل أو الأهداف. لذا، يمنع تمويل المشاريع التي تتعارض مع مقاصد الشريعة، مثل المشاريع التي تنتهك القوانين أو تمس الأخلاق العامة. الرقابة والمساءلة تعتبران من المبادئ الرئيسية في الحوكمة الإسلامية، إذ يُحاسب المسلم على أفعاله سواء أمام الله أو أمام المجتمع. القرآن الكريم يوضح هذا المبدأ في قوله تعالى: ﴿وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: 93]، وقوله: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: 105]، مما يؤكد أن الإسلام يشجع على المراقبة الذاتية والتقيد بالمسؤوليات. وأخيرًا، الإفصاح والشفافية يُعتبران من الركائز المهمة التي تدعو إليها الشريعة الإسلامية لتجنب الغش والخداع وضمان الوضوح في المعاملات. النبي صلى الله عليه وسلم أوضح أهمية هذا المبدأ في حديثه: "من غشنا فليس منا" (Muslim, VOL. 1, 99)، الذي يعكس ضرورة الصدق والوضوح في جميع التعاملات المالية.

من هذا المنطلق، فإن الحوكمة الشرعية ليست مجرد تطبيق للنظم التقليدية المتعارف عليها في الغرب، بل هي امتداد لهذه النظم، ولكن مع ضبطها بالضوابط الشرعية. فالعديد من المبادئ التي تُطبَّق في الحوكمة التقليدية اليوم، كالشفافية والمساءلة والعدالة، لها جذور عميقة في الشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من أن الغرب قد طور هذه المبادئ خلال العصور الحديثة، إلا أن الإسلام كان سباقًا في تحديد هذه المبادئ منذ زمن بعيد. ولكن بسبب

الظروف التاريخية والسياسية، كان العالم الإسلامي في معزل عن تطوير مثل هذه المفاهيم الحديثة بشكل متكامل، حيث لم يُعطَ الفرصة الكافية للتفكير في هذه القضايا وتطويرها بما يتناسب مع تطورات العصر (Osmani, 1, 5-8).

الجذور التاريخية في نشأة المصرفية الإسلامية في ماليزيا:

على مر التاريخ، شهدت ماليزيا تطورًا ملحوظًا في قطاع الصيرفة الإسلامية، مشابهًا للتجارب التي مرت بها العديد من الدول الإسلامية. جاء هذا التطور استجابة طبيعية لانتشار البنوك التقليدية خلال فترات الاستعمار، مما دفع المسلمين للبحث عن بدائل مصرفية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية والاستثمارية. كانت هذه الرغبة الدافعة الأساسية وراء نشوء وتطور النظام المصرفي الإسلامي، الذي أسفر عن تأسيس مؤسسات مصرفية إسلامية نمت وتطورت بشكل ملحوظ خلال العقود الخمسة الماضية (ابتسام، 2017). سنستعرض في هذا المبحث تفاصيل هذه التطورات:

النظام المصرفي الماليزي قبل نشأة المصارف الإسلامية:

قبل ظهور المصارف الإسلامية في ماليزيا، كان النظام المصرفي يعتمد بشكل رئيسي على الفائدة في جميع المعاملات. تأسست البنوك في تلك الفترة، سواء كانت محلية أو أجنبية، على نماذج تقليدية مستمدة من البنوك البريطانية خلال فترة الاستعمار. ومع تحقيق الاستقلال، برزت الحاجة إلى بدائل مصرفية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وبدأ العلماء وفقهاء الشريعة في الدعوة إلى تأسيس نظام مصرفي إسلامي. أولى الخطوات في هذا الاتجاه كانت إنشاء "مؤسسة الادخار للحجاج المسلمين" في عام 1963، والتي تطورت لاحقًا لتصبح "هيئة صندوق وإدارة الحجاج" (Tabung Haji) في عام 1969. هدفت هذه الهيئة إلى مساعدة المسلمين الماليزيين على الادخار لتمويل رحلة الحج، وذلك بديلاً عن الاعتماد على البنوك التقليدية الربوية. وقد توسع صندوق الحجاج في نشاطاته ليصبح

مؤسسة مالية تستثمر في مجالات متعددة مثل العقارات، الزراعة، وتكنولوجيا المعلومات، مع الحفاظ على الأصول المسلمة من الانتقال إلى غير المسلمين. نجاح "Tabung Haji" كان له تأثير كبير في تأسيس أول مصرف إسلامي في ماليزيا، وهو "بنك إسلام ماليزيا" (Bank Islam Malaysia Berhad)، حيث ساهم الصندوق بنسبة 12.5% من رأس المال الأولي للبنك، ما يعكس دوره الريادي في تطوير النظام المصرفي الإسلامي في البلاد (Ariff,48-64,1988)

بداية وتطور المصارف الإسلامية في ماليزيا:

ألهم نجاح صندوق الحج في ماليزيا العلماء والمفكرين الإسلاميين للدعوة إلى توسيع دائرة الاقتصاد الإسلامي في البلاد، الأمر الذي دفعهم إلى عقد مؤتمرات عديدة لإقناع الحكومة بضرورة تبني الصيرفة الإسلامية. وقد استجابت الحكومة الماليزية لهذه الدعوات بإيجابية، مما أدى إلى ظهور نظام مصرفي إسلامي إلى جانب النظام المصرفي التقليدي القائم على الفائدة (Sano, 2008, 25). عمومًا، تتبع الدول استراتيجيات مختلفة عند تشريع التمويل الإسلامي (Ahmad, 2020, 139):

1. إجراء تغييرات جذرية على القوانين بحيث يصبح النظام المالي مقتصرًا على المؤسسات الإسلامية، كما في السودان وأفغانستان.
2. سن قوانين تسمح بنظامين ماليين، تقليدي وإسلامي، مثلما فعلت ماليزيا وبعض دول الخليج.
3. تعديل القوانين القائمة بشكل طفيف للسماح بنشاط المؤسسات المالية الإسلامية، وهو النموذج المتبع في دول غير إسلامية مثل سنغافورة واليابان والمملكة المتحدة.

أ. مرحلة إطلاق وتأسيس المصارف الإسلامية (1983-1993): في أوائل الثمانينيات، بدأت المصارف الإسلامية في ماليزيا بالظهور استجابة للطلب المتزايد على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية. وفي عام 1983، صدر قانون

المصارف الإسلامية في ماليزيا، مما مهد الطريق لتأسيس المصارف الإسلامية، وكان بنك إسلام ماليزيا أول مصرف إسلامي يتم تأسيسه، حيث حصل على احتكار دام عشر سنوات لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. خلال هذه الفترة، لم يكن هناك مجلس استشاري شرعي وطني، بل كانت هناك هيئة شرعية خاصة ببنك إسلام فقط (Al-Hajj, 2006, 49).

ب. تطوير النوافذ الإسلامية وإنشاء المجلس الاستشاري الشرعي (1993-2003): في عام 1993، بدأت ماليزيا في تطوير النوافذ الإسلامية ضمن البنوك التقليدية لتعزيز النظام المالي الإسلامي من خلال زيادة عدد المشاركين. ونتيجة لذلك، سمح البنك المركزي للبنوك التقليدية بإنشاء نوافذ إسلامية، وتم تأسيس البنك الإسلامي الثاني في البلاد، بنك المعاملات. وفي هذه الفترة، تم إنشاء المجلس الاستشاري الشرعي لتوحيد المعايير الشرعية وتجنب التناقضات التي قد تنشأ من تعدد الفتاوى (سعد، 2004م، ص52).

ج. مرحلة ما قبل تعديل قانون البنك المركزي الماليزي (2004-2009): في هذه المرحلة، اتخذت السلطات المالية خطوات نحو توحيد المعايير القانونية لحل المنازعات المتعلقة بالتمويل الإسلامي. تم إنشاء قسم خاص بالمعاملات المالية الإسلامية ضمن المحكمة المدنية للنظر في القضايا التي تشمل المؤسسات المالية الإسلامية. وفي عام 2004، تم تعديل قانون البنك المركزي الماليزي ليصبح المجلس الاستشاري الشرعي المرجعية المعتمدة للتحكيم في القضايا ذات الصلة بالتمويل الإسلامي، لكن لم تكن قرارات المجلس ملزمة للمحاكم المدنية (Hunk, N.D, 155).

د. مرحلة ما بعد تعديل قانون البنك المركزي الماليزي في عام 2009: قبل تعديل قانون البنك المركزي الماليزي في عام 2009، لم تكن قرارات المجلس الاستشاري الشرعي ملزمة للمحاكم، مما أدى إلى حالة من عدم اليقين في المنازعات القضائية المتعلقة بالتمويل الإسلامي. ومع صدور القانون الجديد، أصبح المجلس الاستشاري الشرعي المرجعية الإلزامية في جميع القضايا المتعلقة بالتمويل الإسلامي. هذه المرحلة تميزت بتوجه ماليزيا نحو الريادة في

الصيرفة الإسلامية، مع إصدار قانون الخدمات المالية الإسلامية في عام 2013، ما يعكس التزام البلاد بتطوير إطارها التشريعي (BNM, 2009, 51-58).

تأثير قانون الخدمات المالية الإسلامية على الصيرفة الإسلامية: في عام 2013، أصدرت ماليزيا قانونين جديدين يهدفان إلى تنظيم القطاع المالي بفاعلية أكثر، حيث خُصّص أحدهما للقطاع المالي التقليدي والآخر لتنظيم التمويل الإسلامي. يُعنى قانون الخدمات المالية الإسلامية بشكل خاص بتعزيز وتحسين البنية التشريعية للمالية الإسلامية من خلال دمج جميع القوانين المتعلقة بالتمويل الإسلامي في إطار قانوني موحد. هذا التشريع أدى إلى إلغاء بعض القوانين السابقة مثل قانون المصارف الإسلامية لعام 1983 وقانون التكافل لعام 1984، مع الإبقاء على بعض الأحكام المتعلقة بصندوق التكافل ضمن إطار القانون الجديد (البنك المركزي الماليزي، 2013م). يضع القانون الجديد (IFSA 2013) نظامًا صارمًا للحوكمة الشرعية لضمان التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالشريعة في جميع عملياتها ومنتجاتها. المجلس الاستشاري الشرعي للبنك المركزي يلعب دورًا حيويًا في تحديد الأحكام الشرعية الواجب تطبيقها. الحوكمة الشرعية أصبحت ملزمة قانونيًا، مع تحديد عقوبات صارمة تصل إلى السجن لمدة قد تصل إلى ثماني سنوات أو غرامة قد تصل إلى 25 مليون رينغيت، أو كليهما، لمن يتجاوز هذه الأحكام، وهو ما يمثل تصعيدًا كبيرًا مقارنة بالغرامات السابقة التي كانت تصل إلى حوالي 20 ألف رينغيت (5000 دولار) في ظل القانون القديم (البنك المركزي الماليزي، 2013م).

يتطلب القانون من كل مؤسسة مالية إسلامية تعيين هيئة شرعية داخلية مسؤولة عن التأكد من توافق كافة الأنشطة والعمليات مع الشريعة الإسلامية. تعيين أو إقالة أعضاء هذه الهيئة لا يمكن أن يتم دون الحصول على موافقة كتابية من البنك المركزي. كما يتوجب على هذه الهيئات الحصول على كافة المعلومات الضرورية من إدارة المؤسسة، مع الحفاظ على سرية هذه المعلومات. وفي حالة اكتشاف أي مخالفة، يجب على المؤسسة إبلاغ البنك المركزي فورًا وإيقاف جميع الأنشطة المرتبطة بالمخالفة، مع تقديم خطة واضحة لتصحيح

الوضع. البنك المركزي مكلف بوضع معايير للحوكمة الشرعية، تشمل أدوار ومسؤوليات مجالس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والهيئات الشرعية، بالإضافة إلى معايير تقييم أهلية أعضاء الهيئات الشرعية (BNM, 2013). بشكل عام، يهدف هذا القانون إلى تعزيز النظام المالي الإسلامي في ماليزيا من خلال توفير بيئة أكثر تنظيمًا وكفاءة، تلبي احتياجات السوق وتزيد من ثقة الجمهور في المؤسسات المالية الإسلامية، مما يدعم دورها في الاقتصاد الوطني والدولي، ويسهم في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

دعم الحكومة الماليزية للمصرفية الإسلامية:

لعبت الحكومة الماليزية دورًا محوريًا في دعم وتطوير صناعة المصرفية الإسلامية، حيث كانت البداية حذرة وترددا من الحكومة تجاه المصرفية الإسلامية. ومع ذلك، تغيّر هذا الموقف تدريجيًا تحت ضغط المطالب الشعبية والصحوة الإسلامية العالمية. وصول مهاتير محمد إلى السلطة في عام 1981 كان نقطة تحول، حيث بدأ الدعم الحكومي يتزايد بشكل ملحوظ، وبرزت رغبة قوية لتحويل ماليزيا إلى مركز عالمي للتمويل الإسلامي. لتعزيز هذه الصناعة، قامت الحكومة الماليزية بالتصدي لمجموعة من العقبات الشرعية والتشريعية والتنظيمية والقانونية، واتخذت إجراءات شاملة لتحقيق هذا الهدف. من بين هذه الجهود (Al-muajil, 1436H):

1. **إصدار وتعديل قانون المصرفية الإسلامية:** في عامي 1983 و2009، تم إقرار قوانين مهمة تنظم عمل المصارف الإسلامية وتفصلها عن النظام البنكي العام في ماليزيا، مع التأكيد على وجوب الالتزام بالشريعة الإسلامية وتجنب الربا. هذه القوانين أسهمت في ترسيخ أسس الصناعة ومنحها القدرة على منافسة البنوك التقليدية، كما ألزمت بوجود هيئة شرعية داخل كل مصرف لضمان الالتزام بالشريعة.
2. **تأسيس المجلس الاستشاري الشرعي:** في عام 1997، تم إنشاء المجلس الاستشاري الشرعي للبنك المركزي ليكون أعلى هيئة شرعية تشرف على الأنشطة

المالية الإسلامية في البنوك والمؤسسات الأخرى تحت رقابة البنك المركزي. هذا المجلس يضمن التزام هذه المؤسسات بالشريعة الإسلامية في جميع عملياتها، وتعتبر قراراته ملزمة ومرجعية للمحاكم ولجان تسوية النزاعات.

3. **خطة استراتيجية لتطوير القطاع المالي**: امتدت هذه الخطة لعشر سنوات من 2001 إلى 2010، وهدفت إلى تعزيز أسس القطاع المالي الإسلامي من خلال ثلاث مراحل رئيسية: تقوية الأساسات المؤسسية (2001–2004)، تعزيز المنافسة (2005–2007)، وتحرير القطاع وتحسين كفاءته (2008–2010). تم التركيز على تحديد النظام المصرفي الأمثل لماليزيا وضمان توافر رأسمال قوي للمصارف الإسلامية (Al-muajil, 1436H, 49).

4. **مواءمة القوانين مع الشريعة الإسلامية**: تم تشكيل لجنة لمواءمة القوانين التقليدية مع المتطلبات الشرعية، لضمان شرعية العقود المالية الإسلامية وتعزيز مكانة ماليزيا كمرجع قانوني ووجهة لتسوية النزاعات في التعاملات المالية الإسلامية (Bihrawa, 2015, 110).

5. **دعم المؤسسات المساندة للصناعة المصرفية الإسلامية**: قامت الحكومة بتشجيع إنشاء مؤسسات داعمة مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية (MIFC)، ورابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية بماليزيا (AIBIM). هذه المؤسسات تعمل على وضع المعايير والإرشادات للرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية، وتساهم في تعزيز قدراتها التنافسية على الصعيد العالمي.

6. تطوير الموارد البشرية والتعليمية: أنشأت ماليزيا مؤسسات تعليمية وبحثية متخصصة مثل المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF: 2023)' والأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (International Shari'ah Research Academy -ISRA)،

وما إلى ذلك. هذه المؤسسات تسعى إلى تعزيز التعليم والتدريب في مجال التمويل الإسلامي وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة لدعم الصناعة.

7. الابتكار في البنى التحتية للسوق المالي الإسلامي: شجعت الحكومة الابتكار في منتجات وخدمات السوق المالي الإسلامي، بما في ذلك إصدار الصكوك والتأمين الإسلامي وإدارة الأصول والصناديق الاستثمارية الإسلامية. كما تم تعزيز البنية التحتية القانونية والتنظيمية لضمان توافق هذه الأنشطة مع الشريعة الإسلامية (BULIHYAN, 2024).

هذه الجهود الحكومية قد عززت من مكانة ماليزيا كمركز عالمي للتمويل الإسلامي وجعلتها نموذجًا يحتذى به في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، من خلال دعم البنية التحتية الأكاديمية والبحثية، وتحفيز الابتكار وتعزيز الكفاءات. على الرغم من التحديات التي واجهتها ماليزيا، فإنها تمكنت من تحقيق الريادة في هذا المجال بفضل التزامها المستمر بتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي وتعزيز قدرات الأفراد والمؤسسات في القطاع المالي الإسلامي.

دور المجلس الاستشاري الشرعي في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية:

تأسس المجلس الاستشاري الشرعي التابع لبنك نيجارا ماليزيا في مايو 1997 ليكون الجهة العليا المسؤولة عن ضمان التزام الأنشطة المالية الإسلامية في ماليزيا بمبادئ الشريعة الإسلامية. يضم المجلس عشرة أعضاء يمتلكون الخبرات الواسعة في المجالات المالية والشرعية، ويُناط به التصديق على الأحكام الشرعية المتعلقة بالمصرفية الإسلامية والتكافل والاستثمارات المالية الإسلامية، وذلك لضمان أن جميع العمليات التي يشرف عليها البنك المركزي الماليزي تتماشى مع الشريعة. على مر السنوات، صدرت عدة تشريعات تنظيمية أدت إلى تحديد وتعزيز صلاحيات المجلس، مثل قانون المؤسسات المصرفية والمالية لعام 1997، وقانون المصرفية والمؤسسات المالية لعام 2004، وقانون البنك المركزي الماليزي لعام 2009 (البنك المركزي الماليزي، 2024م، ص51-58). مع كل تشريع، توسعت

مسؤوليات المجلس وزادت سلطاته، مما ساهم في توحيد المعايير الشرعية وضمان أن تتوافق المنتجات المالية الإسلامية مع أحكام الشريعة، وهذا ما جعل ماليزيا رائدة عالمية في هذا المجال (ICD: 2022, p14-19).

مهام واختصاصات المجلس الاستشاري الشرعي:

تحدد القانون الماليزي رقم (701) وظائف المجلس الاستشاري الشرعي بما يلي (BNM, 52):

1. **التأكد من الالتزام الشرعي:** يقوم المجلس بمهمة التحقق من أن جميع القضايا المالية المطروحة أمامه تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وإصدار الفتاوى المناسبة لضمان هذا التوافق. يشمل عمل المجلس تقييم الخدمات المالية والمنتجات المقدمة من البنوك الإسلامية، وإصدار الأحكام الشرعية فيما يتعلق بالقضايا الجديدة في مجال المالية الإسلامية.
2. **تقديم المشورة للبنك المركزي:** يسدي المجلس النصح للبنك المركزي الماليزي في الأمور المتعلقة بالجوانب الشرعية للعمليات المصرفية والأنشطة المالية، لضمان توافق جميع أعمال البنك في مجال التمويل الإسلامي مع الشريعة الإسلامية.
3. **استشارة المؤسسات المالية الإسلامية:** يلزم القانون المجلس بتقديم المشورة لأية مؤسسة مالية إسلامية أو لأي جهة أخرى ذات صلة. يشمل ذلك تقديم المشورة للحكومة بشأن إصدار الصكوك الشرعية، وضمان أن كل صكوك تصدرها الحكومة تحصل على موافقة المجلس الاستشاري الشرعي. كما يتوجب على المجلس الاستجابة لجميع الاستفسارات المقدمة من المحاكم أو لجان التحكيم وفقاً لما يقرره القانون.
4. **مهام إضافية:** يتمتع المجلس بالقدرة على أداء أي مهام إضافية يكلفه بها البنك المركزي الماليزي، مما يبرز مرونته في التعامل مع احتياجات البنك المركزي والنظام المالي الإسلامي في ماليزيا.

طريقة اختيار أعضاء المجلس:

وفقًا للتشريعات التي تحكم تأسيس المجلس الاستشاري الشرعي في ماليزيا، يتم تعيين أعضاء المجلس بقرار من الملك (سلطان الدولة)، بناءً على توصية من وزير المالية. يتعين على وزير المالية، قبل تقديم توصياته، التشاور مع البنك المركزي لضمان توافق الاختيارات مع الأهداف الشرعية للمجلس. هذه العملية تؤكد على أهمية التنسيق بين الجهات المعنية، مما يعزز مركزية واستقلالية المجلس ويتيح له القيام بمهامه بكفاءة. في حال كان المرشح لعضوية المجلس قاضيًا، يجب التشاور مع السلطة القضائية العليا إذا كان القاضي من المحكمة العليا، محكمة الاستئناف، أو المحكمة الاتحادية. أما إذا كان المرشح من محكمة الاستئناف الشرعية، فيجب التشاور مع رئيس المحكمة الشرعية للولاية. بعد التعيين، يتوجب على الأعضاء تنفيذ مهامهم وفقًا للشروط المنصوص عليها في خطابات تعيينهم. يتم تعيين الأعضاء لفترة مبدئية تستمر عادةً ثلاث سنوات، مع إمكانية إعادة تعيينهم لفترات إضافية (BNM, 2009, 52).

منهجية اتخاذ القرارات وإلزام المؤسسة بتطبيقها:

أ. منهجية اتخاذ القرار: تستند منهجية اتخاذ القرار في المجلس الاستشاري الشرعي للبنك المركزي الماليزي إلى سبعة مبادئ شرعية أساسية تمثل الركائز الأساسية لضمان توافق العمليات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية. تشمل هذه المبادئ درء المفاسد وجلب المصالح، حيث تُلزم المعاملات المالية بتحقيق المنافع وتجنب الأضرار، وتحقيق العدل والإحسان لضمان توزيع عادل للمنافع بين الأطراف المشاركة. كما يشترط أن يكون الربح ناتجًا عن تحمل المخاطر أو المشاركة فيها، ما يمنع أي أرباح غير مبررة شرعيًا، مع اعتبار النقود كوسيلة لتبادل القيم ودعم الأنشطة التجارية الحقيقية دون أن تكون مصدرًا للربح بذاتها. يُضاف إلى ذلك مبدأ التوازن في توزيع الثروة لتعزيز العدالة الاقتصادية وتكافؤ الفرص، وأهمية الشفافية وقابلية التتبع لضمان وضوح وأمانة المعاملات المالية، والالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية، بما يعزز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. ويعتمد المجلس في إصدار قراراته الشرعية على خمسة اعتبارات رئيسية تضمن توافق الأنشطة المالية مع الشريعة

الإسلامية، تبدأ بفهم المسألة أو القضية، الذي يتطلب تحليلها بشكل شامل ودقيق لتحرير محل النزاع وتحديد الأسباب الكامنة وراءها، انطلاقًا من القاعدة الفقهية "الحكم على الشيء فرع عن تصوره". يلي ذلك فهم الواقع، الذي يشمل دراسة ظروف الصناعة المالية المعاصرة، بما فيها الحاجة أو الضرورة، لضمان توافق الشروط الشرعية مع متطلبات الواقع. ويُضاف إلى ذلك فهم النصوص الشرعية، الذي يتطلب استقراء المصادر الأصلية والتبعية مثل كتب الفقه والتفسير وشروحات الحديث وفتاوى العلماء، مع التواصل مع علماء الشريعة المتخصصين لضمان دقة استنباط الأحكام. كما يراعي المجلس فهم مقاصد الشريعة الإسلامية، لضمان أن قراراته تحقق المصلحة العامة ودرء المفاسد، ومن الأمثلة على ذلك إصدار ورقة نقاشية لتعزيز التعاون في التكافل، الذي يسهم في تحقيق مقاصد العقود الشرعية. وأخيرًا، يُولي المجلس أهمية لفهم المآلات، حيث يتم تحليل النتائج المتوقعة لضمان تحقيق المنافع وتجنب الأضرار، ومن أمثلة ذلك دراسة قضية القرض الذي يجر نفعًا، حيث تم تخصيص فترة انتقالية لتطوير منتجات بديلة وشرعية، بما يسهم في تقليل الاضطرابات في الشمول المالي، خاصة التمويل الأصغر، وتجنب المخاطر التي قد تؤثر على سمعة المؤسسات المالية الإسلامية (HAZZAR, 2024).

يرى الباحثون أن من خلال اتباع هذه المنهجية المتكاملة في اتخاذ القرارات، يسهم المجلس الاستشاري الشرعي في الحفاظ على توافق القطاع المالي الإسلامي في ماليزيا مع الشريعة الإسلامية، وتطوير هيكله التنظيمي لتعزيز الثقة، وضمان استدامته بما يتماشى مع تطلعات الاقتصاد الإسلامي عالميًا.

ب. **الطبيعة الإلزامية لقرارات المجلس الاستشاري الشرعي:** تُعد جميع القرارات الصادرة عن المجلس الاستشاري الشرعي ملزمة لكافة المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في ماليزيا. يجب على هذه المؤسسات الالتزام بالقرارات دون الخروج عن نطاقها، إلا إذا كانت الهيئة الشرعية الخاصة بالمؤسسة قد أصدرت قرارًا أكثر تشددًا، ففي هذه الحالة يُسمح بالانحراف عن قرار المجلس (البنك المركزي الماليزي، 2011م). كما أن هذه القرارات ملزمة

أيضًا للمحاكم والقضاة، الذين يتعين عليهم الامتثال لتوجيهات المجلس وعدم إصدار أحكام تتعارض مع تلك التوجيهات (BNM, 2009).

مكافآت وتعويضات أعضاء المجلس: ينص القانون الذي أنشأ المجلس الاستشاري الشرعي على أن لأعضاء المجلس الحق في الحصول على تعويضات مالية نظير أدائهم لمهامهم. يتم تحديد قيمة هذه التعويضات من قبل البنك المركزي الماليزي، إلا أن القانون لا يفصل في كيفية تحديد هذه التعويضات، سواء كانت تُصرف سنويًا، شهريًا، أو تعتمد على عدد الاجتماعات التي يعقدها المجلس (BNM, 2009).

المعايير الصادرة عن المجلس الاستشاري الشرعي: تُعتبر ماليزيا رائدة في تطوير ونشر المعايير الشرعية المتعلقة بالمالية الإسلامية. بدأت هذه الجهود في عام 2007 مع إصدار أول مجموعة من المعايير التي تضمنت 37 صفحة وتناولت 11 موضوعًا مختلفًا. كانت هذه المعايير تهدف إلى وضع إطار عمل شرعي منظم لضمان توافق عمليات المؤسسات المالية الإسلامية مع أحكام الشريعة. في عام 2010، شهدت المعايير توسعًا كبيرًا في إصدارها الثاني الذي شمل 245 صفحة وقدمت تفاصيل موسعة حول المتطلبات الشرعية والتشغيلية. بفضل النجاح الذي حققته، تم اعتماد هذه المعايير رسميًا ضمن التشريعات المالية في ماليزيا عام 2013، مما جعلها إلزامية لجميع المؤسسات المالية الإسلامية (AL-DAQQASH, 2018, 157).

واصل بنك نيجارا الماليزي تعاونه مع المجلس الاستشاري الشرعي، ما أدى إلى إصدار الجيل الثالث من المعايير الشرعية خلال المنتدى العالمي للمالية الإسلامية في 11 مايو 2016. جاء هذا الإصدار بعنوان "المعايير الشرعية والمتطلبات التشغيلية (السلسلة الأولى)" وتم تقديمه بعدة لغات، وشمل خمسة معايير شرعية رئيسية: المرابحة، المضاربة، المشاركة، التورق، والاستصناع. تم تقسيم كل معيار من هذه المعايير إلى ثلاثة أقسام رئيسية: القسم الأول يقدم ملخصًا للمعيار، والثاني يوضح المتطلبات الشرعية التي يجب اتباعها، بينما يركز القسم الثالث على المتطلبات التشغيلية التي تغطي الجوانب المتعلقة بالحوكمة،

الهيكلة، إدارة المخاطر، الإفصاح، وسلوكيات السوق البنك المركزي الماليزي، (BNM, 2016).

يرى الباحثون أن هذه المعايير تم تبنيها لضبط الفتاوى وتوحيدها، حيث يهدف المجلس الاستشاري الشرعي في البنك المركزي الماليزي إلى توحيد الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية، لضمان توافقها مع هذه المعايير. هذا التوجه لا يسهم فقط في توحيد الإجراءات بين المؤسسات المالية الإسلامية، بل يعزز من استقرار السوق المالي الإسلامي في ماليزيا ويحول دون التباين في الاجتهادات الشرعية. إلى جانب ذلك، تتسم هذه المعايير بأنها لا تقتصر على ذكر الضوابط الشرعية الإلزامية، بل تشمل أيضًا المتطلبات التشغيلية وأفضل الممارسات الاسترشادية، مما يوفر إطارًا يمكن للمؤسسات المالية والمصارف الإسلامية الاستفادة منه لتطوير سياسات وإجراءات تتماشى مع أفضل المعايير العالمية. بذلك، تسهم ماليزيا في توفير مرجعية موحدة يمكن لجميع أصحاب المصلحة في السوق الاعتماد عليها، بما في ذلك المحامون والمتعاملون، لضمان التطبيق السليم للعقود وفهم الأصول الشرعية والضوابط التشغيلية. ختامًا، يعكس التطوير المستمر لهذه المعايير وإصدارها التزام ماليزيا بتعزيز مكانتها الريادية في المالية الإسلامية، وضمان أن تكون جميع الفتاوى والممارسات الشرعية متسقة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. هذا النهج يساعد في تجنب تعدد الفتاوى وتشتتها، ويضمن أن تعمل جميع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وفق إطار موحد، مما يعزز من استقرار السوق وثقة المستثمرين والعملاء.

عرض وتحليل لمعيار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر في عام 2019 من البنك المركزي الماليزي: على مدار السنوات الماضية، ساهمت مجموعة من القوانين والمعايير والإرشادات في بناء أساس متين لحوكمة الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا. ومن بين هذه المستندات:

المبادئ التوجيهية للحوكمة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في عام 2006.

دليل الحوكمة للمؤسسات المالية الصادر عن هيئة الأوراق المالية الماليزية في عام 2012.

معيار الحوكمة الشرعية الذي أطلقه البنك المركزي الماليزي في عام 2019، والذي جاء كتحديث وتطوير للمبادئ التوجيهية السابقة الصادرة في عام 2004 والنظام العام لحوكمة الشركات الإسلامية الذي أُصدر في عام 2011. يستعرض هذا المبحث معيار الحوكمة الشرعية لعام 2019، الذي يمثل أحدث تطور في إطار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية في ماليزيا. يركز هذا المعيار، الذي تم إعداده بعد مراجعة دقيقة للقوانين والمعايير الدولية والإسلامية ذات الصلة، على تعزيز المسؤولية التي تقع على عاتق مجلس الإدارة والهيئة الشرعية وغيرهم من الأطراف المعنية في تنفيذ الحوكمة الشرعية. يشمل المعيار أيضًا تحسين دور الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ الواجبات الشرعية، وإنشاء هيئة شرعية مستقلة تضم خبراء في الشريعة الإسلامية والتمويل الإسلامي، بالإضافة إلى تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وتعزيز الشفافية والإفصاح، وتحسين عمليات التدقيق الداخلي والخارجي والرقابة بشكل عام. كما يتناول المعيار متطلبات تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات وآليات لضمان توافق الأنشطة، المنتجات، والخدمات مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك تقديم تقارير دورية عن أداء المؤسسة والتزامها بالمعايير الشرعية.

عناصر المعيار:

يشمل معيار الحوكمة الشرعية لعام 2019 مجموعة من العناصر المحورية التي تُنظم عملية الحوكمة الشرعية داخل المؤسسات المالية الإسلامية. تنقسم هذه العناصر إلى قسمين رئيسيين:

1. **العناصر الأساسية (Mandatory Elements)**: وهي البنود الإلزامية التي يجب على جميع المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بها لضمان التوافق الكامل مع الشريعة الإسلامية. تتضمن هذه البنود مسؤوليات مجلس الإدارة، الهيئة الشرعية، والإدارة التنفيذية في تنفيذ الحوكمة الشرعية.

2. **العناصر التكميلية (Complementary Elements)**: وهي البنود الإرشادية التي تهدف إلى تحسين الأداء وتقديم أفضل الممارسات في الحوكمة الشرعية. ورغم أنها ليست إلزامية، إلا أن تطبيقها يعزز من جودة الحوكمة والامتثال الشرعي. تم تصميم هذا المعيار ليغطي جميع جوانب الحوكمة الشرعية، بدءًا من تطوير السياسات والإجراءات، مرورًا بمراقبة الامتثال الشرعي، وصولًا إلى تقارير الأداء والشفافية.

الأجهزة الإشرافية

تمثل الأجهزة الإشرافية العمود الفقري للحوكمة الشرعية، حيث تضم مجلس الإدارة، الهيئة الشرعية، والإدارة التنفيذية، إلى جانب الهيئات الرقابية الأخرى. يوضح المعيار الدور الحاسم لهذه الأجهزة في تحقيق الامتثال الشرعي وإدارة المخاطر المتعلقة بعدم الالتزام بالشريعة.

أولاً: مجلس الإدارة:

يُعد مجلس الإدارة الجهة الرئيسية المسؤولة عن وضع السياسات العامة للمؤسسة والإشراف على تنفيذها بما يضمن التوافق الكامل مع الشريعة الإسلامية. من أبرز مسؤوليات مجلس الإدارة وفقًا للمعيار (BNM, 2019, 5):

1. الموافقة على سياسات الحوكمة الشرعية: يشمل ذلك وضع سياسات لإدارة المخاطر الشرعية وتحديد مسؤوليات الأفراد واللجان المعنية بالحوكمة الشرعية داخل المؤسسة.
2. الإشراف على تنفيذ قرارات الهيئة الشرعية: يتعين على مجلس الإدارة ضمان تطبيق قرارات الهيئة الشرعية بشكل فعّال في جميع أقسام المؤسسة، بما في ذلك العمليات المالية، المنتجات، والخدمات.

3. الإشراف على أداء الإدارة العليا: يتضمن ذلك متابعة تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الشرعية، والتأكد من أن جميع الأنشطة تتماشى مع أهداف الحوكمة الشرعية.
4. تعزيز ثقافة الالتزام بالشريعة الإسلامية: يعمل مجلس الإدارة على تعزيز ثقافة الالتزام بالشريعة داخل المؤسسة من خلال تطوير وترويج المنتجات والخدمات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.
5. التفاعل بين مجلس الإدارة والهيئة الشرعية: يلعب التفاعل بين مجلس الإدارة والهيئة الشرعية دورًا محوريًا في ضمان تنفيذ الحوكمة الشرعية بفعالية.

كما يتعين على مجلس الإدارة:

1. مراعاة قرارات الهيئة الشرعية: يتعين على مجلس الإدارة أخذ قرارات الهيئة الشرعية بعين الاعتبار في جميع قراراته الاستراتيجية والتشغيلية.
2. ضمان استقلالية الهيئة الشرعية: يتوجب على مجلس الإدارة حماية استقلالية الهيئة الشرعية، وتوفير الموارد اللازمة لضمان قدرتها على أداء مهامها دون تأثيرات خارجية.
3. إعداد سياسات لإدارة تضارب المصالح: يجب على مجلس الإدارة تطوير سياسات لإدارة أي تضارب في المصالح قد ينشأ بين الهيئة الشرعية وبقية أعضاء المؤسسة، مما يضمن نزاهة وشفافية القرارات الشرعية.

ثانيًا: الهيئة الشرعية:

تتميز الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية عن النموذج التقليدي بميزتين أساسيتين: الأولى هي اعتمادها على الشريعة الإسلامية كإطار رئيسي لجميع أنشطة المؤسسة، والثانية هي وجود الهيئة الشرعية التي تضمن توافق عمليات المؤسسة مع الأحكام

والمبادئ الإسلامية (Sawlahi, 2012, 15). تُعد الهيئة الشرعية عنصرًا أساسيًا في تعزيز الحوكمة الشرعية داخل المؤسسات المالية الإسلامية. في هذا السياق، أولى البنك المركزي الماليزي اهتمامًا خاصًا بتحديد المهام والمسؤوليات الرئيسية للهيئة الشرعية، بالإضافة إلى تشكيلها، وتعيين أعضائها وإقالتهم، وشروط استقالتهم، مما يعزز من هيكل الحوكمة الشرعية ويقوي عملية اتخاذ القرارات الرشيدة والرقابة الداخلية على مخاطر عدم الامتثال للشريعة.

مسؤوليات الهيئة الشرعية:

تتمثل المسؤوليات الأساسية للهيئة الشرعية فيما يلي (BNM, 2019, 7):

1. ضمان الالتزام الشرعي: التأكد من أن جميع عمليات المؤسسة تتوافق مع الشريعة الإسلامية.
2. مراجعة وإصدار الفتاوى: تقديم الفتاوى الشرعية للمؤسسة، وضمان التزامها بأحكام الشريعة.
3. التعاون مع مجلس الإدارة: تقديم المشورة والمساعدة لمجلس الإدارة في جميع الأمور المتعلقة بالحوكمة الشرعية.

تفاعل الهيئة الشرعية مع مجلس الإدارة:

تتطلب الحوكمة الشرعية تفاعلًا وثيقًا بين الهيئة الشرعية ومجلس الإدارة لضمان الامتثال الكامل للشريعة الإسلامية. يشمل هذا التفاعل:

1. مراجعة قرارات مجلس الإدارة: التأكد من أن قرارات مجلس الإدارة تتوافق مع الفتاوى الصادرة عن الهيئة الشرعية.

2. تقديم المشورة في حالة الاختلافات: في حالة وجود اختلافات في وجهات النظر بين الهيئة الشرعية ومجلس الإدارة، يتعين على الهيئة تقديم المشورة لمجلس الإدارة لضمان التوصل إلى قرار شرعي صحيح.

آلية اختيار أعضاء الهيئة الشرعية: وفقًا للمعيار يتم اختيار أعضاء الهيئة الشرعية بناءً على مؤهلاتهم في الشريعة الإسلامية وخبراتهم في التمويل الإسلامي. يجب أن يكون الأعضاء مؤهلين تأهيلاً كافياً لضمان قدرتهم على تقديم الفتاوى الشرعية بشكل صحيح وموثوق. عملية اختيار الأعضاء تتضمن تقييمًا دقيقًا لمؤهلاتهم، بالإضافة إلى ضرورة تأكيد استقلالهم عن أي تأثيرات داخلية أو خارجية قد تؤثر على قراراتهم (BNM, 2019, 8-13).

يرى الباحثون أن تطور إطار الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بماليزيا بين عامي 2011 و2019 يعكس تحولًا جوهريًا في النهج المتبع لتعزيز الشفافية وتقديم المعلومات بوضوح أكبر. ففي إطار عام 2011، كانت المعايير المتعلقة بتعيين أعضاء الهيئة الشرعية وإجراءات الإقالة والانضمام متاحة بالفعل، لكنها كانت موجودة في الملاحق ولم تحظَ بالوضوح أو الأهمية التي أُعطيت لها في تحديث عام 2019. التحول الكبير في إطار عام 2019، والذي تضمن تقسيم المواد إلى مواد إلزامية وأخرى إرشادية، يمثل تطورًا نوعيًا في كيفية تقديم التوجيهات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. هذا التقسيم يسهم في توضيح المتطلبات الأساسية التي يجب الالتزام بها، مقابل التوجيهات التي تتيح مرونة في التطبيق وفقًا للظروف الخاصة بكل مؤسسة. من وجهة نظر الباحث، يُظهر هذا التطور اهتمامًا متزايدًا بأهمية تحقيق التوازن بين الحفاظ على معايير الشريعة الأساسية وبين التكيف مع التغيرات الديناميكية في السوق المالي. إن إدراج هذه الشروط والإجراءات بشكل واضح في النص الرئيسي لإطار 2019 يُبرز التزام السلطات الماليزية بتسهيل الوصول إلى المعلومات الضرورية وتعزيز الشفافية، مما يُمكن الهيئات الشرعية والمؤسسات المالية الإسلامية من تطبيق الحوكمة الشرعية بكفاءة أعلى. بالنظر إلى هذه التحديثات، يعتقد الباحثون أن السلطات الماليزية قد اتخذت خطوات مهمة نحو تحسين جودة وفعالية الحوكمة الشرعية في القطاع المالي

الإسلامي. هذا النهج لا يعزز الثقة والنزاهة داخل القطاع فحسب، بل يعكس أيضًا رغبة في البقاء في مقدمة الابتكار وأفضل الممارسات في مجال الحوكمة الشرعية على الصعيد العالمي.

ثالثا: الإدارة التنفيذية (Senior Management):

تعتبر الإدارة التنفيذية عنصرًا أساسيًا في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات المالية الإسلامية وضمان الامتثال لأحكام الشريعة. يتطلب المعيار من الإدارة التنفيذية أن تتولى مسؤولياتها بفعالية لضمان تنفيذ السياسات والإجراءات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في جميع عمليات المؤسسة.

تتمثل مسؤوليات الإدارة التنفيذية في الآتي (BNM, 2019, 15):

1. **إدارة العمليات اليومية:** تتحمل الإدارة التنفيذية المسؤولية عن الإدارة اليومية للمؤسسة، بما في ذلك ضمان أن جميع الأنشطة المالية والتشغيلية تتم وفقًا للشريعة الإسلامية. يتطلب هذا الإشراف المستمر والتأكد من تطبيق السياسات الشرعية في كافة جوانب العمل.
2. **هيكلة التقارير والإشراف:** يتعين على الإدارة التنفيذية إنشاء هيكل إداري وترتيبات واضحة للتقارير، حيث يتم تحديد المسؤوليات بوضوح بين الأقسام المختلفة ووظائف الرقابة الداخلية. هذا يسهل على المؤسسة الحفاظ على الشفافية والمساءلة ويعزز الامتثال للحوكمة الشرعية.
3. **تنفيذ السياسات:** تتولى الإدارة التنفيذية تنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والهيئة الشرعية. تشمل هذه السياسات تلك المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الشرعي، والإفصاح، وضمان أن جميع الأنشطة تتماشى مع معايير الشريعة.

4. **سياسة الاتصال الداخلي**: لضمان فهم واسع ومعمق لمسائل الشريعة الإسلامية داخل المؤسسة، يجب على الإدارة التنفيذية تطوير سياسة اتصال فعالة تعزز التواصل بين الإدارات المختلفة وتضمن التزام جميع الموظفين بالمعايير الشرعية.
5. **تقييم الأداء والتطوير**: يجب أن تقوم الإدارة التنفيذية بتقييم منتظم لجودة وفعالية العمليات الشرعية في المؤسسة. كما يُشدد المعيار على أهمية تطوير وتعزيز معرفة الإدارة التنفيذية بالتمويل الإسلامي من خلال التدريب المستمر والمتابعة الدورية لأحدث التطورات في المجال.
6. **التقارير والتواصل مع الهيئة الشرعية**: يتطلب المعيار من الإدارة التنفيذية تقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة والهيئة الشرعية حول مدى الامتثال للمعايير الشرعية، وإبراز أي تحديات أو مخالفات قد تتطلب تدخلاً فوريًا.

يرى الباحثون أن المهام الموكلة إلى الإدارة التنفيذية تُبرز الدور الحيوي الذي تلعبه في تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية والمؤسسية داخل المؤسسة. هذه المهام تشكل جسرًا أساسيًا بين التوجيهات الصادرة من مجلس الإدارة والتنفيذ العملي للسياسات والإجراءات على مستوى المؤسسة. إن إنشاء هيكل إداري واضح يعزز من مستوى المساءلة والشفافية، مما يسهل تتبع المسؤوليات ويساعد في ضمان الامتثال للشريعة الإسلامية. هذا يعكس أن التزام المؤسسة بالشريعة ليس مجرد توجيه نظري، بل هو واقع يُطبق على جميع مستويات العمليات. الالتزام بتنفيذ السياسات والإجراءات وفقًا لتوجيهات مجلس الإدارة، وبما يتماشى مع أحكام الهيئة الشرعية، يُظهر التفاعل الديناميكي بين الإدارة التنفيذية والأطراف الأخرى ذات الصلة بالحوكمة الشرعية. هذا التعاون يُعد عنصرًا أساسيًا لضمان النزاهة والشفافية في المؤسسات المالية الإسلامية. كما أن مسؤولية الإدارة التنفيذية في تطوير وتعزيز معرفتها بالتمويل الإسلامي تُبرز أهمية التعلم المستمر والتطور في هذا المجال المتغير والمتقدم. القدرة على مواكبة التطورات الجديدة تُمكن الإدارة التنفيذية من تقديم قيادة فعالة ومبتكرة تلبي

توقعات المتعاملين وتتماشى مع مبادئ الشريعة. في الختام، تبرز المهام المنوطة بالإدارة التنفيذية أهمية دورها كحلقة وصل محورية بين النظرية والتطبيق في تنفيذ الحوكمة الشرعية، مما يؤكد على دورها الجوهري في تحقيق النزاهة والشفافية وتعزيز الابتكار في المؤسسات المالية الإسلامية.

الضوابط والإجراءات (Internal Control and Compliance Functions):

تلعب الضوابط والإجراءات الداخلية دورًا حيويًا في الحفاظ على النزاهة والامتثال في المؤسسات المالية الإسلامية. يُشدد المعيار على أهمية وجود نظام رقابة داخلي قوي يُمكنه من رصد وتقييم الالتزام الشرعي بكفاءة.

وظائف الرقابة الداخلية:

أولا: إدارة المخاطر الشرعية: إدارة المخاطر الشرعية تشكل عنصرًا أساسيًا في منظومة الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تعمل هذه المؤسسات ضمن إطار يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، مما يجعل من الضروري إدارة المخاطر المرتبطة بالامتثال للشريعة الإسلامية بفعالية وكفاءة. تتمثل إدارة المخاطر الشرعية في العملية المنهجية التي تهدف إلى تحديد، تقييم، مراقبة، والإبلاغ عن المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال لأحكام الشريعة في جميع أنشطة المؤسسة المالية الإسلامية. تتضمن الإجراءات الرئيسية لإدارة هذه المخاطر (BNM, 2019, 16):

1. **التكامل والتحديد:** يجب أن تكون المخاطر الشرعية مدمجة بشكل كامل ضمن إطار إدارة المخاطر العام للمؤسسة، مع تحديد مستويات التعرض لمخاطر الانحراف عن الشريعة في جميع الأنشطة المالية والتجارية.
2. **التقييم والتخفيف:** تقييم المخاطر المرتبطة بالانحراف عن الشريعة ووضع تدابير مناسبة للتخفيف منها، مع مراقبة فعالية هذه التدابير بشكل مستمر لضمان الامتثال الكامل.

3. **التقرير**: تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة، الهيئة الشرعية، والإدارة العليا حول مستويات التعرض للمخاطر الشرعية وفعالية التدابير المتخذة للحد منها.
4. **المسؤولية والمعرفة**: يتحمل المسؤول الأعلى في المؤسسة المسؤولية النهائية عن إدارة المخاطر الشرعية، مع ضمان أن المسؤولين عن هذه الوظيفة يمتلكون المعرفة اللازمة بأحكام الشريعة الإسلامية التي تنطبق على الأنشطة التجارية الإسلامية.

في عالم المال والأعمال، إدارة المخاطر ليست مجرد ممارسة تقليدية؛ بل هي جزء لا يتجزأ من التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالشريعة. لفهم كيفية التعامل مع المخاطر بشكل شامل وفعال، يتم تقسيم المخاطر إلى قسمين رئيسيين: المخاطر الدنيوية والمخاطر الأخروية، حيث يحمل كل منهما تأثيراته الخاصة على المؤسسات والأفراد.

1. **المخاطر الدنيوية**: تشمل المخاطر المالية التي تنشأ عن عدم الالتزام بالمعايير الشرعية، مما قد يؤدي إلى خسائر مالية أو تجنيب الأموال. كما تشمل مخاطر نزع البركة نتيجة للإخلال بالقواعد الشرعية، مما يؤثر على الاستدامة المالية للمؤسسة. إضافة إلى ذلك، هناك مخاطر الثقة والسمعة، حيث إن عدم الالتزام بالحوكمة الشرعية قد يهدد ثقة الجمهور ويضر بسمعة المؤسسة.
2. **المخاطر الأخروية**: هذه المخاطر تتعلق بالمساءلة في الآخرة، حيث يحرص المؤمنون على كسب الحلال وتجنب الحرام لضمان النجاح في الدنيا والآخرة.

ولا يخفى أن الهندسة المالية الإسلامية تعتبر أداة حيوية في إدارة هذه المخاطر، حيث تمكن المؤسسات من تطوير استراتيجيات مالية مبتكرة تتوافق مع الشريعة. تتضمن هذه الاستراتيجيات (AL-IMRANI, 2010, 46):

- ابتكار أدوات ومنتجات مالية جديدة.
- تحسين وتطوير الأدوات المالية القائمة.
- وضع آليات تشغيلية واضحة للمنتجات المالية.

- تقديم حلول مالية مبتكرة للتحديات الموجودة.
- دمج عقود متعددة لإنشاء منتجات مالية جديدة بنظام قواعد فريدة.

بهذه الطريقة، تسعى المؤسسات المالية الإسلامية إلى إدارة المخاطر بفاعلية، مع الالتزام الكامل بمبادئ الشريعة الإسلامية، مما يساهم في تعزيز استقرارها المالي وسمعتها في السوق.

ثانياً: المراجعة الشرعية (Shariah Review):

المراجعة الشرعية تُعرَّف في المعيار بأنها "العملية التي تهدف إلى تقييم دوري لضمان أن كافة أنشطة وأعمال المؤسسة المالية الإسلامية تتماشى مع أحكام الشريعة." هذه المراجعة تهدف إلى التأكد من أن جميع العمليات المالية للمؤسسة تتوافق مع المعايير الشرعية. تشمل المهام الأساسية للمراجعة الشرعية ما يلي (BNM, 2019, 17):

1. **التقييم والمراقبة:** مسؤولية التحقق من أن الأنشطة التجارية تتوافق مع معايير الشريعة الإسلامية، وضمان الالتزام الكامل بالأحكام الشرعية.
2. **التقرير:** إعداد وتقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة والهيئة الشرعية والإدارة العليا، مع تسليط الضوء على أي انتهاكات أو مسائل شرعية يتم اكتشافها.
3. **التحديث المستمر:** إبقاء الإدارة العليا والهيئات المعنية على اطلاع دائم بأحدث التطورات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمالية الإسلامية، بما في ذلك الأحكام والفتاوى الصادرة عن المجلس الاستشاري الشرعي.
4. **التدريب والتوعية:** تقديم التدريب اللازم للموظفين لضمان فهمهم العميق والتزامهم بالمعايير الشرعية المطبقة في جميع الأنشطة المالية.
5. **التخصص والكفاءة:** التأكد من أن الأفراد المسؤولين عن المراجعة الشرعية لديهم التأهيل المناسب والمعرفة الكافية بالأحكام الشرعية المتعلقة بالعمليات المالية الإسلامية.

توضح المواد 18.3 إلى 18.5 من معيار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الدور الأساسي الذي يلعبه كبار المسؤولين ومسؤولو الامتثال في دعم وتنفيذ المراجعة الشرعية بشكل فعّال. هذه المواد تركز على أهمية أن يكون المسؤولون عن المراجعة الشرعية ليس فقط على دراية تامة بالمتطلبات الشرعية، ولكن أيضًا على قدرة القيادة في تعزيز ثقافة الالتزام بالمعايير الشرعية. المادة 18.3 تشدد على دور القيادة في الإدارة العليا في تأكيد الامتثال الشرعي عبر أداء المراجعة الشرعية كجزء من مسؤولياتهم. هذا يدل على أن الإدارة العليا لا تقتصر مهامها على وضع السياسات، بل تشمل أيضًا قيادة التنفيذ وتقديم نموذج يحتذى به في الامتثال الشرعي. المواد 18.4 و18.5 تسلط الضوء على ضرورة أن يكون الأفراد المكلفين بالمراجعة الشرعية مؤهلين بشكل جيد ويمتلكون المعرفة الشرعية الكافية. هذا الأمر يضمن أن المراجعات تتم بدقة وكفاءة عالية، مما يعزز الثقة في التزام المؤسسة بالمعايير الشرعية. تُظهر هذه المواد أهمية الجمع بين القيادة القوية والكفاءة المهنية في تحقيق الامتثال الشرعي. يتعين على كبار المسؤولين والمسؤولين عن الامتثال أن يكونوا قدوة في تعزيز ثقافة الالتزام الشرعي. يتطلب ذلك التزامًا دائمًا بالتعليم والتدريب لضمان أن جميع الموظفين، وخاصة المعنيين بالمراجعة الشرعية، يمتلكون المعرفة والمهارات الضرورية لأداء مهامهم بكفاءة. في الختام، تحقيق ثقافة فعالة للامتثال الشرعي يعتمد على التوازن بين القيادة الحكيمة والكفاءة المهنية، مع التركيز على تطوير وتنفيذ استراتيجيات شفافة ونزيهة ومسؤولة.

ثالثا: التدقيق الشرعي (Shariah Audit):

التدقيق الشرعي، كما ورد في المعيار، هو الوظيفة التي تُعنى بتقديم تقييم مستقل لجودة وكفاءة الرقابة الداخلية في المؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى تقييم أنظمة إدارة المخاطر وعمليات الحوكمة، وضمان الامتثال الشامل لأعمال وأنشطة المؤسسة المالية الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية. تتمثل المهام الأساسية للتدقيق الشرعي فيما يلي (BNM, 2019, 18):

1. **إعداد منهجيات التدقيق:** يتعين على وظيفة التدقيق الشرعي وضع منهجية واضحة لتحديد نقاط المخاطر والضعف في المجالات التي تخضع للتدقيق، بما يتيح تحسين الرقابة الداخلية وتحديد النقاط التي تحتاج إلى تقوية.
2. **خطة مراجعة واضحة:** وضع خطة مراجعة تشمل المهام التي ستُنفذ، وتحديد الخطوات اللازمة لضمان تنفيذها بشكل فعال، مع توفير برامج تدقيق موثقة توفر إرشادات للمدققين الداخليين في جمع المعلومات وتنفيذ إجراءات التدقيق.
3. **تقديم تقارير التدقيق:** على المدقق الشرعي تقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة والهيئة الشرعية، تتضمن نتائج التدقيق والتوصيات اللازمة لتحسين الأداء وتوجيه الإجراءات التصحيحية، بالإضافة إلى الردود التي تقدمها الجهات الخاضعة للرقابة وخطط العمل المستقبلية.
4. **مسؤولية الموظف الأعلى:** الموظف الأعلى المسؤول عن التدقيق الداخلي في المؤسسة المالية الإسلامية يتولى بشكل رئيسي مسؤولية إدارة عملية التدقيق الشرعي، مما يعزز من تكامل الوظائف الرقابية داخل المؤسسة.
5. **تأهيل المدققين:** يجب على المؤسسات المالية الإسلامية التأكد من أن المدققين الداخليين الذين يتولون مهام التدقيق الشرعي مؤهلون ولديهم المعرفة الكافية بمتطلبات الشريعة الإسلامية المطبقة على الأعمال المالية الإسلامية.
6. **تدقيق شرعي خارجي:** يُمنح مجلس الإدارة صلاحية تعيين مدقق شرعي خارجي مستقل لإجراء تقييم شامل لعمليات وأنشطة المؤسسة المالية الإسلامية، مما يوفر ضمانًا موضوعيًا حول مدى فعالية تنفيذ الحوكمة الشرعية داخل المؤسسة.

التدقيق الشرعي يلعب دورًا حيويًا في تعزيز النزاهة والشفافية داخل المؤسسات المالية الإسلامية، مما يضمن التزامها المستمر بالمعايير والأحكام الشرعية. ومن الجدير بالذكر أن المعيار يتيح لمجلس الإدارة صلاحية تعيين مدقق شرعي خارجي لإجراء مراجعة مستقلة، وهو

إجراء يمكن أن يعزز مستوى الثقة والشفافية بين المؤسسة وأصحاب المصلحة. وفقًا للمبدأ الوارد في المعيار، يُعد تعيين المدقق الشرعي الخارجي أحد الخيارات المتاحة لمجلس الإدارة، ويُصنف ضمن المبادئ الإرشادية، مما يعني أنه قرار اختياري وليس إلزاميًا. يتيح هذا المرونة للمؤسسات المالية الإسلامية في تحديد أفضل السبل لتطبيق معايير الحوكمة الشرعية، مع مراعاة احتياجاتها وظروفها الخاصة.

ثقافة الامتثال الشرعي والتعويضات:

يحدد المعيار أهمية ترسيخ ثقافة الامتثال الشرعي داخل المؤسسات المالية الإسلامية كعملية تهدف إلى دمج القيم والمبادئ الإسلامية في جميع جوانب العمل المؤسسي، بدءًا من الأهداف والعمليات وصولاً إلى السلوكيات والأنشطة التجارية. ويشدد المعيار على مفهوم "القيادة من القمة" (Tone from the Top) (BNM, 2019, 19)، وهو مبدأ يؤكد على ضرورة أن تُظهر القيادة العليا في المؤسسة التزامًا عمليًا وراسخًا بالمعايير الشرعية، مع دمج هذه المبادئ بعمق في استراتيجيات العمل والسياسات والممارسات المتعلقة بالمخاطر. هذا المبدأ يعكس الحاجة إلى التزام حقيقي من القادة بأخلاقيات الشريعة الإسلامية، حيث يُتوقع منهم أن يكونوا قدوة في تعزيز بيئة عمل تُقدر الشفافية والنزاهة والمسؤولية. ومن هنا، يُشدد المعيار على ضرورة أن يضع مجلس الإدارة سياسات اتصالية فعّالة تضمن تطبيق معايير الحوكمة الشرعية بفعالية داخل المؤسسة. فيما يتعلق بسياسات التعويضات والمكافآت، يلزم المعيار مجلس الإدارة بضمان أن ترتبط المكافآت ومعايير الأداء للموظفين الرئيسيين، الذين يتحملون مسؤولية تعزيز الامتثال الشرعي، بثقافة المخاطر المتوافقة مع أهداف الحوكمة الشرعية. هذه السياسات تهدف إلى تحفيز الموظفين على الالتزام العميق بالشريعة الإسلامية من خلال ربط التعويضات بأداء الامتثال الشرعي. يعد التأكيد على ثقافة الامتثال الشرعي وإعطاء أهمية للتعويضات المرتبطة بالامتثال خطوة أساسية في تعزيز الحوكمة الشرعية داخل المؤسسات المالية الإسلامية. إن "القيادة من القمة" تسهم في بناء ثقافة مؤسسية منسجمة مع القيم الإسلامية، مما يعزز الثقة بين العملاء والمستثمرين، ويضمن الالتزام المستدام بالمعايير

الشرعية. ومن خلال ربط التعويضات بالأداء الشرعي، تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية تحفيز موظفيها على تبني وتطبيق هذه المبادئ بفعالية، مما يسهم في تحقيق الاستدامة والنمو ضمن إطار الحوكمة الشرعية.

الشفافية والإفصاحات:

تعتبر الشفافية والإفصاح عنصرين جوهريين في إطار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث يسهمان في نقل المعلومات الدقيقة والشاملة حول الالتزام بالشريعة الإسلامية إلى جميع الأطراف ذات الصلة. هذان العنصران يعملان على تعزيز الثقة بين المؤسسة وشركائها المختلفين، بما في ذلك العملاء، المستثمرين، والجهات التنظيمية. وفقًا للمعيار، يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الإفصاح في تقاريرها السنوية عن السياسات والممارسات المتعلقة بالحوكمة الشرعية. هذه الإفصاحات يجب أن توضح كيفية قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته الرقابية وضمان امتثال المؤسسة لأحكام الشريعة الإسلامية. ويُنظر إلى هذا الإفصاح كوسيلة لزيادة مساءلة مجلس الإدارة والهيئة الشرعية، ويمكن للمؤسسة نشر هذه الإفصاحات على موقعها الإلكتروني لضمان وصول أوسع للجمهور. يجب أن يتناول الإفصاح الصادر عن الهيئة الشرعية مسؤولياتها تجاه الحوكمة الشرعية وموقفها من مدى امتثال المؤسسة للشريعة الإسلامية. يشترط أن يُوقع على هذا الإفصاح عضوان على الأقل من الهيئة الشرعية، وذلك بعد وضع سياسة مكتوبة تقرها الهيئة ويوافق عليها مجلس الإدارة لضمان استقاء آراء منظمة وفعالة بشأن حالة الامتثال. يمكن أن يعبر الإفصاح إما عن عدم وجود مخالفات جوهرية للشريعة في عمليات المؤسسة أو الإشارة إلى الامتثال للشريعة مع التنويه عن أية مخالفات تم تصحيحها أو جاري تصحيحها. تُقسم الإفصاحات إلى قسمين رئيسيين: إفصاحات مجلس الإدارة وإفصاحات الهيئة الشرعية، وكلاهما ضروريان لتقديم صورة شاملة عن الحوكمة الشرعية داخل المؤسسة. هذه العملية تعكس أهمية الإفصاح والشفافية كأساس لبناء الثقة في الامتثال الشرعي للمؤسسة. من الضروري أن تكون المعلومات المنشورة

على الموقع الإلكتروني دقيقة وشاملة، دون أي تضليل أو تحريف، مما يسهم في تعزيز الشفافية وثقة الجمهور (BNM, 2019, 20).

فيما يتعلق بأمانة المجلس الاستشاري الشرعي، تشير الوثائق إلى أن جميع طلبات واستشارات المجلس تُرسل عبر الأمانة العامة لبنك نيجارا ماليزيا، مما يعزز من تنظيم وتنسيق التعامل مع الاستشارات الشرعية.

بالنظر إلى ما سبق، يظهر دور الشفافية والإفصاح كأحد الركائز الأساسية للحوكمة الشرعية، حيث يساهمان في تعزيز الثقة والنزاهة داخل المؤسسات المالية الإسلامية ومع كافة الأطراف المعنية.

تحليل معيار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا لعام 2019م:

معيار الحوكمة الشرعية لعام 2019 يمثل نقلة نوعية في تطوير الحوكمة داخل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا. يقدم هذا المعيار إطارًا شاملاً يُغطي كافة الجوانب المتعلقة بالحوكمة الشرعية، مع التركيز على تعزيز مسؤوليات الأجهزة الإشرافية والشرعية، الإدارة التنفيذية، والوظائف الرقابية.

النقاط المحورية في تحليل المعيار:

1. تعزيز دور مجلس الإدارة: يلعب مجلس الإدارة دورًا أساسيًا في وضع سياسات الحوكمة الشرعية والإشراف على تنفيذها. يتطلب المعيار من مجلس الإدارة ضمان أن جميع الأنشطة التجارية والمالية في المؤسسة تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكما يُلزم المعيار المجلس بتحديد سياسات للإبلاغ وإدارة المخاطر الشرعية وتقييمها بشكل دوري لضمان الامتثال التام للشريعة.

2. استقلالية الهيئة الشرعية: يعزز المعيار من استقلالية الهيئة الشرعية داخل المؤسسات المالية الإسلامية، مما يضمن أن قراراتها وفتاواها الشرعية تُتخذ دون تأثيرات خارجية، وتُعطى الهيئة الشرعية صلاحيات موسعة للتدخل في جميع القرارات المالية والأنشطة التجارية لضمان توافقها مع الشريعة.

3. إدارة المخاطر الشرعية: يقدم المعيار مقاربة شاملة لإدارة المخاطر الشرعية، مما يتطلب من المؤسسات دمج المخاطر الشرعية ضمن إطارها الشامل لإدارة المخاطر. يشمل ذلك تحديد وتقييم وتخفيف المخاطر المتعلقة بعدم الامتثال للشريعة، ويتم تحميل المسؤولية الأساسية لإدارة هذه المخاطر للمسؤولين التنفيذيين، مع ضرورة توفير تقارير دورية لمجلس الإدارة والهيئة الشرعية.

4. تعزيز الرقابة الداخلية: يتضمن المعيار ضوابط واضحة لتعزيز وظائف الرقابة الداخلية، بما في ذلك المراجعة والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية. تهدف هذه الضوابط إلى ضمان أن جميع العمليات المالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، يُلزم المعيار المؤسسات بتعيين مدققين شرعيين داخليين مؤهلين لضمان فعالية وشفافية عمليات التدقيق.

5. الثقافة المؤسسية والامتثال الشرعي: يشدد المعيار على أهمية تطوير ثقافة مؤسسية قوية تدعم الامتثال الشرعي. يتطلب ذلك من الإدارة التنفيذية تعزيز بيئة عمل تلتزم بمبادئ الشريعة في جميع الأنشطة، ويرتبط الامتثال الشرعي أيضًا بسياسات المكافآت، حيث يطالب المعيار بربط المكافآت بالأداء الشرعي لتعزيز التزام الموظفين بالمعايير الشرعية.

6. الشفافية والإفصاح: يُركز المعيار على ضرورة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالحوكمة الشرعية. يتطلب ذلك من مجلس الإدارة والهيئة الشرعية تقديم تقارير مفصلة توضح مدى الامتثال للشريعة الإسلامية، ويُعزز المعيار من أهمية نشر

هذه الإفصاحات للجمهور لضمان الشفافية وبناء الثقة بين المؤسسة المالية وأصحاب المصلحة.

ميزات معيار الحوكمة الشرعية لعام 2019م:

1. تقسيم المواد إلى إلزامية وإرشادية: يُعد معيار 2019 الأول الذي يقسم مواده إلى مواد إلزامية وأخرى إرشادية. يُرمز إلى المواد الإلزامية بـ"S"وإلى المواد الإرشادية بـ"G"، مما يُسهل على المؤسسات المالية تطبيق المتطلبات الإلزامية وفهم التوجيهات الاختيارية.
2. تعزيز دور مجلس الإدارة في الإشراف الكلي واعتماد السياسات وما إلى ذلك.
3. الاستقلالية والشفافية في عمل الهيئة الشرعية.
4. إدراج شروط المرجعية وآلية التعيين داخل النص الرئيسي: تم إدراج متطلبات تعيين وإقالة أعضاء الهيئة الشرعية ضمن نص المعيار نفسه، عوضًا عن الملاحق كما كان الحال في معيار 2011، مما يعزز الوضوح والشفافية.
5. مواءمة التطورات الحديثة: يركز المعيار على التطوير المستمر لأعضاء الهيئة الشرعية والإدارة التنفيذية، بل وأعضاء مجلس الإدارة أيضا بما يتماشى مع مستجدات القطاع المالي الإسلامي. يُعد معيار 2019 الأكثر شمولية في مواكبة الابتكارات والتطورات مقارنة بالمعايير السابقة.
6. التكامل بين وظائف الرقابة الداخلية: يُبرز معيار 2019 أهمية التكامل بين إدارة المخاطر، المراجعة الشرعية، والتدقيق الداخلي. يطالب بتنسيق فعال بين هذه الوظائف لضمان إدارة فعالة لمخاطر عدم الامتثال الشرعي.
7. تعزيز ثقافة الامتثال الشرعي: يدعو المعيار إلى بناء ثقافة مؤسسية تُعزز الالتزام بالشريعة في جميع العمليات والأنشطة

8. الربط بأهداف التنمية المستدامة والاستقرار المالي: يُعد معيار 2019 الأول الذي يربط بين الحوكمة الشرعية وأهداف التنمية المستدامة، مؤكدًا دورها في تحقيق النمو الاقتصادي المسؤول والاستقرار المالي.

الخلاصة:

معيار الحوكمة الشرعية لعام 2019 يمثل تحولاً نوعيًا في تطوير الإطار التنظيمي للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، حيث ركّز على تعزيز دور الأجهزة الإشرافية، وضمان استقلالية الهيئة الشرعية، إلى جانب ترسيخ ثقافة مؤسسية تدعم الامتثال الكامل لمبادئ الشريعة الإسلامية. شكّل هذا المعيار خطوة محورية نحو تحسين جودة الحوكمة الشرعية وضمان التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأعلى معايير الشفافية والنزاهة. وقد أسهمت هذه الجهود المبتكرة، المدعومة بالتحديث المستمر للقوانين والأطر التنظيمية، في تعزيز استقرار النظام المالي الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وتُظهر المؤشرات العالمية استمرار ماليزيا في ريادة حوكمة المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية، حتى في أعقاب جائحة كورونا. وفقًا لمؤشر تطور التمويل الإسلامي (ICD, 2022) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2023)، تصدّرت ماليزيا التصنيفات العالمية في مجال الحوكمة الشرعية، مما يعكس قدرتها على التكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية ومواصلة التفوق في قطاع التمويل الإسلامي من خلال الابتكار في هذا المجال.

على صعيد آخر، لاحظ الباحثون وجود عدد من الانتقادات المتداولة بين بعض الباحثين تُوجه إلى أداء المصارف الإسلامية، بما في ذلك المصارف الماليزية. تتمحور هذه الانتقادات حول التشابه بين بعض المنتجات المالية الإسلامية ونظيراتها التقليدية، مما يثير التساؤلات حول استقلاليتها عن النظام المالي التقليدي. كما يُثار أحيانًا أن بعض التعاملات قد لا تتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية، حيث يُستخدم في بعض الحالات آليات مالية تُثير شكوكًا شرعية، تُعرف بالحيل الربوية أو العقود الصورية (Al-Sayyari, 1442H, 53).

إلا أن الباحثون يرى أن هذه الانتقادات، وإن كانت تحمل بعض الأهمية النظرية، لا تعكس الواقع الكامل، خاصة في ظل وجود الهيئات الشرعية داخل المصارف الإسلامية. تُعد هذه الهيئات ضمانة أساسية للامتثال الشرعي، حيث تقوم بدور محوري في مراجعة المعاملات المالية ومراقبتها بدقة، مما يمنع أي تجاوزات شرعية ويُعزز ثقة العملاء والمستثمرين. وبفضل وجود نخبة من العلماء والمختصين ضمن هذه الهيئات، يتم تصميم وإدارة المنتجات المالية وفق مبادئ العدالة والشفافية. مع ذلك، يتضح أن تعزيز دور الرقابة الشرعية وتفعيلها بشكل أوسع وأكثر شمولية يُعد ضرورة أساسية لمعالجة أي سوء فهم أو شبهات قد تُثار. وكما أشار الدكتور محمد أشرف دوابه، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تطبيق مستويات رقابية متكاملة تشمل (Dawaba, 2012, 210-211):

1. الرقابة السابقة: التي تُركز على تأصيل القواعد الشرعية، وصياغة عقود موحدة للخدمات المصرفية، واستحداث صيغ شرعية مبتكرة تواكب التطورات العالمية.
2. الرقابة الملازمة للتنفيذ: حيث يتم مراقبة العمليات المصرفية أثناء تنفيذها، مع تقديم التوجيه الشرعي وتصحيح الانحرافات.
3. الرقابة اللاحقة للتنفيذ: التي تشمل مراجعة العمليات بعد اكتمالها، وتقييم الديون المتأخرة، وإصدار تقارير دورية حول مدى الالتزام بالضوابط الشرعية

إن هذا النهج التكاملي يُسهم في بناء مصداقية المصارف الإسلامية، ويُزيل أي لبس أو شكوك قد تُثار حول أدائها. كما يُبرز أن المصارف الإسلامية ليست مجرد بديل شرعي للنظام المالي التقليدي، بل تمثل نموذجًا يُحتذى به في النزاهة والامتثال، مما يُعزز من استقرار النظام المصرفي الإسلامي واستدامته.

النتائج:

1. أظهرت الدراسة أن ماليزيا استطاعت بناء نظام مالي إسلامي مستدام **من خلال التدرج والتكامل في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية**. هذا النهج التدريجي ساهم في تجنب المشاكل التشغيلية وضمان استدامة النمو، مما عزز من نجاح التجربة الماليزية.
2. أكدت التجربة الماليزية على أهمية الدور المحوري للمجلس الاستشاري الشرعي في تعزيز الحوكمة الشرعية. وقد ساهمت المعايير الصارمة للحوكمة الشرعية في تعزيز الشفافية وزيادة الثقة في النظام المالي الإسلامي.
3. أثبت التحليل أن معيار الحوكمة الشرعية لعام 2019 في ماليزيا كان له تأثير إيجابي كبير على النظام المالي الإسلامي، حيث عزز الالتزام الشرعي، ورفع مستوى الشفافية، وحسن جودة الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية.
4. تقدم التجربة الماليزية نموذجاً يُحتذى به للدول الأخرى، بما في ذلك أفغانستان. **ويرجع النجاح الماليزي إلى التزام الحكومة والإرادة السياسية القوية، إلى جانب الاستثمار في التعليم وبناء الكوادر المتخصصة، وتبني معايير حوكمة صارمة.**

الخاتمة:

تشكل التجربة الماليزية في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية نموذجًا عالميًا رائدًا في هذا المجال، حيث نجحت ماليزيا في بناء نظام مالي إسلامي مستدام ومتطور يعتمد على التدرج والتكامل. أثبتت هذه التجربة أهمية الإرادة السياسية والدعم الحكومي المتواصل في تحقيق النجاح. كما أن الاستثمار في التعليم وتطوير الكوادر البشرية المتخصصة كان له دور محوري في تعزيز منظومة الحوكمة الشرعية وضمان الالتزام الكامل بالشريعة الإسلامية. يمثل معيار الحوكمة الشرعية لعام 2019 نقلة نوعية في تنظيم المؤسسات المالية الإسلامية في

ماليزيا، مما عزز الشفافية والثقة في هذا القطاع. هذه الجهود المبتكرة ساعدت ماليزيا على تجاوز التحديات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك جائحة كورونا، وحافظت على ريادتها في مجال التمويل الإسلامي. يمكن لأفغانستان أن تستفيد من الدروس المستخلصة من هذه التجربة لتطوير نظام مالي إسلامي خاص بها يتماشى مع متطلبات الشريعة الإسلامية. من خلال تبني نهج تدريجي ومستدام، والاستثمار في بناء الكوادر، وتطوير منتجات مالية مبتكرة، يمكن لأفغانستان أن تحقق أهدافها في بناء قطاع مالي إسلامي قوي وموثوق يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

شكر وتقدير:

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى قسم الفقه وأصول الفقه، وكلية أبي سليمان عبد الحميد لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، على توفير بيئة أكاديمية ملائمة وداعمة لإجراء هذا البحث ونشره. كما أعبر عن امتناني للإخوة المحاضرين على دعمهم وتوجيههم القيّم الذي ساهم في تحويل هذا العمل إلى دراسة علمية مستقلة، وأشكر جميع أعضاء هيئة التدريس، من أساتذة ودكاترة وموظفين، على ما قدموه من تسهيلات ودعم خلال مراحل البحث.

تضارب المصالح:

يعلن الباحث أنه لا توجد أي مصالح مالية أو شخصية أو غيرها من أشكال تضارب المصالح فيما يتعلق بإعداد هذا المقال أو نشره.

مساهمات الباحث:

قام الباحث بتصميم هذه الدراسة وجمع البيانات من مصادر متنوعة، بما في ذلك القوانين والمؤشرات الرسمية والمقالات المنشورة ذات الصلة بموضوع البحث. واستنادًا إلى استقراء

الدراسات السابقة وتحليلها، نجح الباحث في سد فجوة علمية قائمة، مما أسهم في إنتاج هذا البحث كعمل علمي مستقل يسعى للإضافة النوعية في مجال الحوكمة الشرعية.

المراجع والمصادر:

Arabic References:

Al-Bukhari. (n.d.). *Sahih al-Bukhari.* Kitab al-Ahkam, Hadith No: 7138.

Al-Dakkash, M. A. M. (2018). *Al-Hay'a al-Shar'iyya al-'Ulya wa Atharuha 'Ala al-Masaref al-Islamiyya: Dirasat 'Ala Ba'd al-Namadhij fi al-Duwal al-Islamiyya.* Bahth Muqadam li-Nayl Darajat al-Dukturah fi al-Masrafiyya wa al-Tamweel al-Islami, al-Jami'a al-Islamiyya al-Alamiya Maliziya, 157.

Al-Dakkash, M. A. M. (2018). *Al-Hay'a al-Shar'iyya wa Atharuha 'Ala al-Masaref al-Islamiyya: Dirasat 'Ala Ba'd al-Namadhij fi al-Duwal al-Islamiyya.* Risala Dukturah Ghayr Manshoora, Kuala Lumpur: Al-Jami'a al-Islamiyya al-'Alamiyya Maliziya.

Al-Hajj, A. M. K. (2006). *Al-Raqaba al-Shari'a 'Ala al-Nawafidh al-Islamiyya bi-al-Bunuk al-Taqalidiyya: Dirasat Tahliyliya li-Tajribat Maliziya.* Bahth Muqadam li-Nayl Darajat al-Majisteer fi al-Qanun al-Muqaren, Kulliyyat Ahmed Ibrahim li-al-Qanun, al-Jami'a al-Islamiyya al-Alamiya - Maliziya, 46.

Al-Mu'ajil, A. A. A. (1436H). *Lama'at min al-Tajriba al-Maliziyya fi al-Masrafiyya al-Islamiyya.* Naqlan 'an al-Duktur Muhammad Ikram Lal Din. *Majallat al-Uloom al-Insaniyya wa al-Ijtima'iyya,* 35, 49–50.

Al-Sayyari, K. M. (1442H). *Al-Lijan al-Shar'iyya fi al-Muassasat al-Maliyya al-Islamiyya.* Al-Sijil al-Ilmi li-Halaqat Bahth: Masirat al-Hay'at al-Shar'iyya fi al-Masaref al-Islamiyya: al-Afaq wa al-Mu'awaqat, 53.

Al-Talbani, Ahmad, M. D. M. (2012). *Al-Tajribat al-Iqtisadiyya al-Maliziyya: al-Taqweem wa al-Duroos al-Mustafada.* Al-Majalla al-Ilmiyya li-Kulliyyat al-Dirasat al-Iqtisadiyya wa al-Uloom al-Siyasiyya.

Dawaba, M. A. (2012). *Asasiyat al-'Amal al-Masrafi al-Islami.* Misr: Dar al-Salam li-al-Tiba'a wa al-Nashr wa al-Tawzee' wa al-Tarjama, 1st Edition, 1433H/2012, 210–211.

Hunk, N. (n.d.). *Athar al-Ittar al-Tashree'i fi Tatweer al-Sirafa al-Islamiyya bi-Maliziya.* Risala Muqadama li-Darajat al-Dukturah fi Qism al-Shari'a wa al-Manajment, Akademiyat al-Dirasat al-Islamiyya, Jami'at Malaya – Maliziya, 155.

Khazar, A. (2024). *Mubadarat al-Bank al-Markazi al-Malizi wa Istratijiyatuhu fi Taf'il al-Qararat al-Shar'iyya wa Ta'zi'zha fi al-Sina'a al-Maliyya al-Islamiyya.* Al-Mu'tamar al-Alami al-Tasi' 'Ashar li-'Ulama al-Shari'a fi al-Maliya al-Islamiyya, Kuala Lumpur: October 22-23.

Muslim, I. al-H. al-N. (n.d.). *Sahih Muslim.* Kitab al-Iman, Bab Qawl al-Nabi Sallallahu Alayhi wa Sallam: "Man Ghasha Falaysa Minna," Vol. 1, 99, Hadith No: 102.

Sa'ed, I. (2017). *Tajribatu al-Masrafiyya al-Islamiyya fi Maliziyya: Taqyeem Ada' al-Masaref al-Islamiyya lil-Fatra: 2008-2015. Majallat al-Uloom al-Insaniyya wa al-Ijtima'iyya,* 30, 345.

Sano, Q. M. (2008). *Fi Afaaq al-Ta'ayush Bayn al-Masrafiyya al-Taqalidiyya wa al-Masrafiyya al-Islamiyya: Tajribat Maliziyya Namouzajan. Dirasat Iqtisadiyya,* 10, 25.

Sano, Q. M. (2008). *Fi Afaaq al-Ta'ayush bayn al-Masrafiyya al-Taqalidiyya wa al-Masrafiyya al-Islamiyya: Tajribat Maliziyya Namouzajan. Dirasat Iqtisadiyya,* 10, 25.

Sawlahi, Y. (2012). *Al-Hukuma: Ususuha, wa Mabaadi'uha, wa Hajatu 'Amal al-Hay'at al-Raqaba al-Shari'iyya li-Qawa'idha.* Al-Mu'tamar al-Alami al-Sabe' li-Ulama al-Shari'a Hawla al-Maliya al-Islamiyya, September 18-19, Kuala Lumpur, 4–5.

Zoubeir, B. (2024). *Al-Nizam al-Masrafi al-Islami fi Maliziya - Marahil al-Tanmiya wa Awaamil al-Najah.*

Al-'Uthmani, M. T. (2015). *Fiqh al-Buyou' 'Ala al-Madhahib al-Arba'a (D. T.).* Karachi: Maktabat Ma'arif al-Qur'an.

Ahmad, M. M. wa Akharoon. (2020). *Al-Bunook al-Islamiyya Bayn al-Ma'ayir al-Shar'iyya wa al-Qawanin al-Mutabaqa: Tajribat Maliziyya. Al-Majalla al-Duwaliyya lil-Dirasat al-Iqtisadiyya,* 11, 139.

Bihrawa, S., & Boukrasha, H. (2015). *Hukamat al-Muassasat al-Maliyya al-Islamiyya: Tajribat al-Bank al-Markazi al-Malizi. Al-Majalla al-Jaza'iriyya li-al-Tanmiya al-Iqtisadiyya,* U2, 6, 110.

English References:

Bank Negara Malaysia. (2019). *Shariah Governance*.
Bank Negara Malaysia. (2009). *Banking and Financial Institutions Act 701*, Subsections 51-58.
Central Bank of Malaysia. (2009). *Act 2009*, Sections: 56-57, 53–54.
ICD. (2022). *Islamic Finance Development Indicator Report*. Retrieved from https://icd-ps.org.
Ariff, M. (1988). *Islamic Banking*. Asian-Pacific Economic Literature, 2(2), 48–64. Retrieved from http://wwwusc.edu/dept/MSA/economic/islam_banking.html.
IBA-CEIF. (2018). *Islamic Finance Development Report*. Retrieved from https://ceif.iba.edu.pk/pdf/Reuters-Islamic-finance-development-report2018.pdf.
UNDP. (2023). *Innovation in Islamic Finance*.

Websites

1. http://www.aibim.com, Date accessed: 24/04/2023.
2. http://www.bnm.gov.my, Date accessed: 21/04/2023.
3. http://www.inceif.org, Date accessed: 24/04/2023.
4. https://www.academia.edu, Date accessed: 18/04/2024.
5. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/135339, Date accessed: 24/04/2023.
6. https://www.ifsb.org, Date accessed: 21/04/2023.